
٢

بسم الله الرحمن الرحيم ورب نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله
اجمعين يقول المعتصم بلطف الله الابدي محمد ابن بعد
محمد علي الهندي هذه تعليقات على حاشية منطق التهذيب
المنسوبة الى المولى الاعظم والامام الافخم عبد الله اليزدي قدس
الله سره الزكي علقتها عليها حال اشتغال بعض الاخوان
بمدارستها لدي وتذاكرتها بين يدي الا انه لكثرة الاشتغال
وعدم فراغ البال لم احقق جميع مطالبها بل بعضها على
سبيل الاجمال ان وفقني الله ثم اجدد النظر فيها
واكتب حاشية تحتوي على تحقيق جميع معانيها والله
المرجو والمستعان وبه الاعتصام وعليه التكلان

والثاني منقوض بقوله تعالى انك لا تهدي من احببت
الخ قيل يمكن دفعه بامكان حمله على هذا المعنى بان يراد
انك لا تهدي بنفسك من احببت ويؤيده قوله ولكن
الله يهدي من يشاء وفائدة التقييد بمن احببت دفع توهم

الذم

انه صلى الله عليه وسلم يهدي بنفسه احب بخصوصيته المحبة وح

ليظهر الله فاع كلا النقيضين يمكن رفع النقيضين

بان المجرور جار في الاثنين ظرف لغو اعلم

ان الظرف اما لغو او مستقر فالمستقر ما كان متعلقا بمقدر عام كالكون

والوجود وامثالهما من افعال العموم ومنها الثبات والحصول

واللغو ما كان بخلافه سواء كان متعلقا بمذكور او بمقدر خاص

وفيما بعده ثلثة اوجه اي الرفع والنصب

والجر فالرفع على انه مركب من لا وسي وهو وسي بمعنى المثل واصله

سوي بكسر السين وسكون الواو فقلبت الواو ياء وادغمت

فيكون المعنى لا شيء اضيف اليه سي فيكون الولد مثلا مرفوعا

على انه خبر مبتدأ محذوف والتقدير لا مثل شيء هو الولد والنصب

على ان لا سيما كلمة واحدة بمعنى الا فما بعدها مستثنى والجر على

ان ما زائدة وسي مضاف الى الولد تحصيل امر علمي معلوم

وان لم يحصل فدخل في التعريف النظر الفاسد

على تعلم ما وضع له الاولى ترك قيد التمام لانه

يجب الظاهر يوهم صدق الدلالة المطابقية على دلالة اللفظ المشترك

على جميع معانيها المتعددة الموضوع لها بل انحصارها فيها

وليس كذلك الدلالة دلالة المشترك على جميع ما وضع له في معانيه المتعددة
المتكثرة مجازية بتوسط الوضع لانه لو لم يوضع للمجموع من حيث
هو مجموع وانما قلنا بحسب الظاهر لانه يمكن اعتبار قيد الحيثية
في توسط الوضع فينصرف قيد التمام الى الاجزاء لو كانت لو كانت
فان قلت مع ترك ذلك القيد ايضا يرد هذا الاعتراض لان في
ما الموصولة ايضا تدل على العموم قلت نعم لكن تقابلها للجزء يجعل
عمومها منصرفا الى الاجزاء في زيادة لفظ عام اخر يتوهم تمام
الى مع ارادة العموم الافراد لان التاسيس اولى من التاكيد
فافهم فالبحث عن الالفاظ من حيث الافادة
والاستفادة الخ هو ولما كان ذالك الدلالة على المعاني
وضعا صدر و بحث الالفاظ بالبحث عن الدلالة اللفظية
الوضعية نعقليته المراد بالعقلية الا مدخل
فيها لغير العقل من وضع او طبع وتقسيمها مالا مدخل
مدخل له لا ما مدخل فيه للعقل ضرورة توقف الجميع على
العقل ففي النسبة بالعقلية تجوز او تخصيص اذ العقلية
معناه بحسب الوضع اللغوي في باب النسبة هو الدلالة المنسوبة
الى العقل بمعنى مدخليته فيها واما عدم مدخلية غير العقل
فليس

فليس ذلك مفهوم الاسم المنسوب فاستعماله فيه استعمال
اللفظ في غير الموضوع له فيكون مجازا ويقال معناه الحقيقي
هو الدلالة المنسوبة الى العقل اعم من ان تكون منسوبة الى غيره
ام لا ثم استعمل في المنسوبة الى العقل بشرط كونها غير منسوبة الى
غيره فيكون تخصيصا   لمعنى ان لهذه اللفظ معنى لو
قصد الخ   ذ مبنى على القول بتبعية الدلالة للقصد والارادة
وهو غير مرضي عند المحققين فانهم قالوا الدلالة ليست تابعة للارادة
بل بحسب الوضع فانا نعلم بالضرورة ان من علم وضع لفظ لمعنى
وكانت صورة ذلك اللفظ محفوظة له في الخيال وصورة المعنى
مرتسمة في البال فكلما تخيل اللفظ تعقل معناه سواء كان مرادا
ام لا انتهى فعلى هذا لزوم الدلالة المطابقية للتضمنية والالتزامية
تحقيقي ابدا اذ لا شك انه متى اطلق اللفظ فهم منه السامع
العالم بوضعه المستذكر له معناه الموضوع له سواء اريد به ذلك
ام لا   كالحيوان ناطق علما الخ   لا يخفى ان الحيوان
الناطق علما لا يدل جزؤه لفظه على جزء معناه بالوضع العلمي اذ لا
دلالة لجزء العلم ما دام جزءا منه فتسمية الدلالة ثم القول بانها
غير مقصودة فاسد قطعا فالتحقيق ان المفرد اقسام ثلثة

الأول ما لا جزء للفظه الثاني ما لا جزء لمعناه الثالث ما لا دلالة لجزء لفظه
على جزء معناه مع تحقق جزئهما والمركب قسم واحد ما للفظه جزء يدل
على جزء يدل على جزء معناه وبما حققنا ظهر انه لا حاجة في التقسيم
الى اعتبار القصد مع انه غير مستقيم لانه ان بني على اعتباره
في الدلالة وهو فاسد كما عرفت في الحاشية السابقة عند نقل قول
المحققين وازيدك ههنا ما سنح بخواطري الفاترة وهو انه لا شك
انا اذا سمعنا من يتكلم بلفظ ولا يعرف معناه فضلا عن ان
نقصده وكنا عارفين بوضعه متذكرين له فهمنا المعنى منه
ولا معنى للدلالة الا مجرد كون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم
السامع العالم بوضعه المتذكر له معناه الموضوع له وان بني على انه
دال في كل جزئي الحيوان الناطق علما على نحو مساه في الحنس والفصل
وهو باطل ايضا كما عرفت اي يكون من شانه الخ
من احترازي اذ كان بالفعل صادقا او كاذبا فانه ما دام صادقا
لا يتصف بالكذب وكذا العكس وبدونهما اسم
سواء كان لم يدل على زمان اصلا او دل عليه بجوهره كامس
وغيره ولفظ الماضي والحال والمستقبل او بقرينة كضارب
وانما سمي بالاسم لانه على اخويه حيث يتركب منه وحده
الكلام وبدونهما فان الاسم مشتق من السمو وهو العلو او لكونه علامة
لما سماه

على مسماه فيناسب كلا انه من الوسم وهو العلامة **فعلى الاول**
يسمّى منقولا شرعيا وعلى الثاني الخ **قوله فلم**
قد يكون بإزاء كل واحد مشتركا بين الثلثة او اثنين منها فيتداخل
الاقسام قلت الحيثية معتبرة فلا تداخل **او ممكن الخ**

اعترض عليه المحقق الدواني بانه يدخل الواجب تحت التقسيم
فيما يمكن افراده وقد ثبت انه لا يمكن تعدد افراد الواجب تعالى
عن ذلك ثم قال ويمكن الاعتذار عنه بانه اراد بامكان الافراد
امكان جنس الفرد اعم من ان يكون واحدا او كثيرا انتهى اقول ويمكن
الاعتذار بوجه اخر وهو ان يقال المراد بالممكنة جميع افراده
عدم امتناع الجميع امتنع البعض كالواجب حيث امتنع
غير الواحد ام لا كغيره والظاهر ان هذا الوجه اولى فافهم ولو جعل
قوله او وجد الواحد فقط الخ عطفا على قوله الممكنة فلم توجد
لاستقام التقسيم ولم يرد ذلك البحث حتى يحتاج الى الاعتذار

فتدبر الحمد لله

٣٣٣
٣٣

